

تتحمل النساء نسبة غير متكافئة من العمل غير المدفوع الأجر، وكثيراً ما يضطرون إلى تحمل عبء المجتمعات المحلية والأسر التي تعاني من الأزمات، مما يعوض عن النقص في المخصصات العامة. وتعاين النساء من التهميش، حتى أن العديد منهن يعملن كقيادات تغيير - معالجات قضايا تتراوح بين الحصول على الخدمات العامة إلى الحاجة إلى العمل اللاتق، من الآثار المحلية لتغير المناخ، إلى الإسكان والوصول إلى الأراضي. غالباً ما تحمل النساء وزن العائلات والمجتمعات في حالات التفكك الاقتصادي، النزاعات، الكوارث المرتبطة بالمناخ أو الإقصاء الاجتماعي والسياسي.

ومع ذلك، يتم انتهاك حقوق الإنسان للمرأة في الهجرة بصورة منهجية. وتُفتقد أولويات المرأة وأصواتها بصورة منتظمة في السياسات العامة والبرامج التي يُزعم أنها تهدف إلى دعم عملها، حماية أجسامها، رعاية بيئتها، والتأثير على حياتها عموماً. وبالتزامن بإبراز حقوق الإنسان للمرأة الواضحة، وأخذ شواغل المرأة الرئيسية على محمل الجد، يمثل الاتفاق العالمي للهجرة (GCM) فرصة كبيرة لتصحيح هذا الإقصاء الذي طال أمده للنساء والفتيات.

يمثل عدد النساء نصف حوالي 258 مليون مهاجر في العالم اليوم. كثيراً منهن قادة في مجتمعاتهن الأصلية كما عندما يهاجرن. سواء أثناء الهجرة أو في بلدانهم الأصلية أو المقصد أو عند عودتهم، فإن النساء في الهجرة يلعبن دوراً حاسماً كمدافعات عن حقوق الإنسان وفي دعم المجتمعات المحلية وإعادة بنائها.

تواجه المرأة حقائق هجرة خاصة بسبب نوع جنسها في بلدان المنشأ، بما في ذلك عدم القدرة على الهجرة، أثناء العبور، على الحدود وفي بلدان المقصد. تهاجر النساء بشكل متزايد للعمل، وهو أمر غير مستقر ومدني الأجر على نحو غير متناسب. تتأثر النساء والفتيات بشكل خاص بسياسات التنمية الفاشلة التي تؤدي إلى النزوح المتعلق بالمناخ وغيره من أشكال العمل الاستغلالي للغاية، الزوجات المهاجرات والأسر المقسمة، أعباء الرعاية المتزايدة، والعنف.

في حين أن النساء ينتمين إلى خلفيات متنوعة وليست مجموعة موحدة، فإن النساء والفتيات، بما في ذلك النساء والفتيات المثليات، يشتركن في تجربة عدم المساواة بين الجنسين في مظاهره المختلفة. وتُعطى النساء والفتيات تسميات مختلفة أثناء هجرتهم - حيث يطلق عليهن النازحات داخلياً، المهاجرات، وضحايا الاتجار، عديمات الجنسية، النازحات بسبب المناخ، اللاجئات، وملتمسات اللجوء - لكنهن جميعاً ينتقلن بحثاً عن الأمان والاستقلالية وسبل العيش بكرامة وحقوق.

يقدم بيان النساء هذا أرضية مشتركة تؤكد التزامنا بالعمل الجماعي وجدول أعمال للمساواة والإنصاف بين الجنسين في سياسة الهجرة في سياق التنمية المستدامة. وهذا يشمل التزامات الحكومة بجدول أعمال 2030، أهداف التنمية المستدامة، وجميع الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة بعد عام 2015.